

## اقتصاد

## وزير السياحة لـ «الوطن»:

## قروض متعثره بـ ١٢ مليار ليرة يمكن إيقاف إجراءات الملاحقة بحق أصحابها وعودتها للعمل

الوطن

قروضهم وبين المنشآت التي تعرضت للتخريب لكنها بحاجة إلى قرض لإعادة تأهيلها من جديد.

وأوضح يازجي أن الوزارة بهدف الوصول إلى هذا التمييز قامت بجرد المنشآت المنضرة، والمتعثره مالياً، إذ تم إجراء كل التقاطعات للتأكد من حالات التعثر الحقيقية، وأسبابها، وأصبحت الوزارة على علم بوضع كل منشأة في القطاع.

كما أكد وزير السياحة أهمية القانون ٢٦ الخاص بجدولة القروض المتعثره مع الملاحقة والتنفيذ، كما تم وضع دراسة عن الانعكاس الإيجابي لعودة هذه المنشأة للعمل، مع الأخذ بالحسبان خصوصية كل منشأة من حيث درجة التدمير والتخريب التي تعرضت له، إضافة إلى صعوبات إجراء الكشف الحسي عليها.

وأشار يازجي إلى وجود مشاريع ذات وضع خاص، من حيث وصول مراحل بنائها إلى نسب عالية، يجب أن تمول لإنجازها بعد وضع ضوابط وضمانات تكفل إنهاء تلك المشاريع ودخولها حيز العمل والإنتاج الفعلي ضمن جدول زمني محدد، بحيث لا يتم استخدام قيمة التمويل بطرق أخرى.

مع العلم بأن الاجتماع الأخير للجنة السياسات ناقش مشكلة المشاريع السياحية المتعثره، حيث تم التركيز ضرورة التمييز بين المشاريع السياحية العاملة والتي يعجز أصحابها عن تسديد

بني وزير السياحة بشر يازجي لـ «الوطن» أن ١٢ مليار ليرة من أصل ٢٠ ملياراً قروض متعثره في القطاع السياحي يمكن إيقاف إجراءات الملاحقة والتنفيذ بحق أصحابها، لحين عودتها إلى العمل، واستئناف عملية سداد قيمة القروض مع الفوائد المترتبة عليها.

مبيناً أن هناك تصوراً واضحاً عن عدد المنشآت التي يمكن إعفاؤها من إجراءات الملاحقة والتنفيذ، كما تم وضع دراسة عن الانعكاس الإيجابي لعودة هذه المنشأة للعمل، مع الأخذ بالحسبان خصوصية كل منشأة من حيث درجة التدمير والتخريب التي تعرضت له، إضافة إلى صعوبات إجراء الكشف الحسي عليها.

وأشار يازجي إلى وجود مشاريع ذات وضع خاص، من حيث وصول مراحل بنائها إلى نسب عالية، يجب أن تمول لإنجازها بعد وضع ضوابط وضمانات تكفل إنهاء تلك المشاريع ودخولها حيز العمل والإنتاج الفعلي ضمن جدول زمني محدد، بحيث لا يتم استخدام قيمة التمويل بطرق أخرى.

مع العلم بأن الاجتماع الأخير للجنة السياسات ناقش مشكلة المشاريع السياحية المتعثره، حيث تم التركيز ضرورة التمييز بين المشاريع السياحية العاملة والتي يعجز أصحابها عن تسديد

## محمد رakan مصطفى

بين رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية محمد العموري لـ «الوطن» أن التدقيق في الميزانيات الجاهزة للمؤسسة العامة السورية للتأمين بين الأعوام ٢٠٠٧ و٢٠١١ أدى إلى العديد من التحفظات، حيث تم كشف مخالفات مالية، جزء منها يعتبر أخطاء غير مقصودة وبعضها ناجم عن سياسات خاطئة، في سريرة عمل المؤسسة، وهناك مخالفات تعتبر احتمالاً مقصوداً.

منوهاً بأن هناك مخالفات تتعلق بالتأمين الصحي، وتبعوضات السيارات، ومنها ما يتعلق بالدعوى القامة على المؤسسة من خلال القضاء، وكذلك في باقي فروع التأمين كالمبالغة في مبالغ المطالبات بصورة تفوق القيمة الحقيقية للضرر، وافتعال حوادث لم تقع أساساً، وحوادث وهمية، أو منح التغطيات لحوادث سابقة لتاريخ سريان الوثيقة أو تكرار الصرف لحوادث مصروفة سابقاً ودياً أو عن طريق القضاء، وسقوط حوادث بالتقدم نتيجة عدم المتابعة والإهمال أو بالإساءة المقصودة من محامين لهم علاقة بملك القضايا.

وأوضح العموري أن الجهاز المركزي للرقابة المالية اكتشف وجود أخطاء في احتساب الاحتياطيات الفنية للمؤسسة التي أظهرت

## رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية لـ «الوطن»:

## السورية للتأمين «خاسرة» بعد التدقيق في ميزانياتها من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١١



المصارف في ميزانيات المؤسسة وذلك لعدم وجود المطابقت المصرفية بينها وبين المصارف المتعاملة معها، كما تم اكتشاف الكثير من الحوادث الوهمية وخلل في آلية ضبط العمل في حالات الصرف الودي وتم إحالتها للتحقيق بها، وتم اكتشاف الكثير من الحوادث في فرع النقل البحري والتلاعب والإهمال على مستوى الموظفين ومحامي المؤسسة أدى إلى ضياع حقوق المؤسسة أمام القضاء.

أما فيما يتعلق باتفاقيات إعادة التأمين بأنواعها المختلفة، فقد بين العموري أنه تم الاطلاع عليها من الجهاز وتم الطلب بتوثيق محاضر كل اجتماعات اللجان المختصة في مفاوضاتها مع شركات التأمين العالمية، وإثبات كل العروض المقدمة من تلك الشركات لقاء إعادة التأمين، إضافة إلى تصنيفاتها العالية منعاً للتفرد واحتكار الأعمال، والمطابقت المحاسبية مع تلك الشركات، في إطار عملية التدقيق والرقابة سواء ما يخص بنود الاتفاقية وحسن تطبيقها من جهة، أو عمليات التحويل من جهة أخرى.

مضيفاً إنه تم إظهار المخالفات في ملفات وسجلات الترخيص للشركات الخاصة منذ تأسيسها، وإن دراسة بعض الملفات والسجلات كانت غير منسجمة مع المعايير الصحية المقبولة من قبل الهيئة للبت بقبول شركة دون غيرها، وإضاعة فرص الدخول إلى السوق التأميني السوري لكثير من الشركات ذات الكفاءة.

وأشار إلى أن ضياع الكثير من أضيابور الحوادث لدى المؤسسة أدى إلى إرباكات في متابعتها الأصلية، وتم اقتراح آليات عمل لتلافي الكثير من التفردات في بعض دوائر المؤسسة وتم الطلب من المؤسسة دراستها واعتمادها أصولاً بشكل يؤدي إلى ضبط العمل والحد من حالات الاحتيال السابقة، وتم التحفظ على حسابات

المؤسسة على أنها رابحة على مدار عدة سنوات سابقة. إلا أنها في حقيقة الأمر كانت تحقق خسائر لا يستهان بها وذلك في ظل الاحتساب الخاطئ، لذلك الاحتياطيات، التي تشكل قوماً مهماً من مقومات الملاءة المالية للمؤسسة، وتم توجيه ذلك للمرجعيات المختصة.

## شركات إيرانية لتوليد الطاقة بقروض ميسرة

## عبد الهادي شباط

كشف معاون وزير الكهرباء نضال قروموشة لـ «الوطن» عن إبرام ٨/ عقود بقيمة إجمالية تصل إلى ٩٤/ مليون دولار لاستكمال توريد التجهيزات اللازمة لشبكات النقل والتوزيع عبر الخط الانتمائي الإيراني حيث تم إيفاد وفد مختص لمناقشة تلك العقود وتوقيع الاتفاقيات الخاصة بذلك.

وبين أن الوزارة تسعى لتوفير مستلزمات عملها بشكل دائم وإعادة تأهيل الشبكات المتضررة وتأمين المواد اللازمة لذلك وفي هذا الإطار تم إبرام هذه العقود مع الجانب الإيراني لتأمين العديد من مستلزمات العمل وأهمها المحولات والكابلات وأبراج التوتر العالي والأمراش الهوائية ومضامتها والعدادات والأعمدة الخشبية وغيرها.

كما بين معاون الوزير أنه تم الاتفاق مع شركة مينا غروب الإيرانية لإجراء الصيانة العامة على المجموعتين الغازيتين الأولى والثانية في محطة تشرين الحرارية استطاعة كل منها ١٥٠ ميغا واط بقيمة إجمالية ٣ ملايين يورو وبمدة تنفيذ ٦٠ يوماً لكونها الشركة الصانعة للعقود الغازية المركبة إلى توقيع عقد مع الشركة نفسها حول توسيع محطة جندر ١٣/.

وحوال مشاريع ومجالات التعاون بين وزارة الكهرباء والجانب الإيراني، أكد معاون الوزير أن التعاون مع الجانب الإيراني قائم من خلال عقود محطات التوليد مثل محطة تشرين وجندر ٢ وجندر ٣ والتي تشمل تصنيع وتوريد وإنشاء مجموعات توليد كهربائية دارة مركبة ذات مردود عال إضافة إلى توريد قطع التبديل اللازمة وشركتها مينا الإيرانية على توفير قروض ميسرة لإنشاء مشاريع محطات توليد الطاقة الكهربائية بنسبة وصلت نحو ٦٠٪ من قيمة التجهيزات والتوريدات لمحطة تشرين وجندر حيث بلغت قيم العقود الخاصة بتنفيذ مشروع محطة تشرين الحرارية إلى ٢١٠ ملايين دولار و١٠٤ مليارات ليرة سورية حيث تم تنفيذ مشروع

## «مشروع» لـ «الوطن»: ١,٤ مليار ليرة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر هذا العام

## علي محمود سليمان

بميزانية تقارب المليار ٤٠٠ مليون ليرة سورية للعام الحالي ٢٠١٦ يهدف برنامج مشروعى التابع للأمانة السورية للتنمية، إلى تمويل أكثر من ٦٤٦ صندوقاً من صناديق الإقراض المالية غير الربحية التي تقدم التمويل المتناهي الصغر للقطاعات الفقيرة والأشقر، ومنهم ٤٩٪ صناديق جديدة لترفع نسبة تغطية المشاريع السكنائية في جميع المحافظات مقارنة مع عام ٢٠١٥.

وفي تصريح لـ «الوطن» بيئت منسقة العلاقات الإعلامية رانيا ريشة بأن برنامج مشروعى سيمتد مناطق جديدة في المحافظات التي ينشط بها خلال العام الحالي، وسيتم العمل على إعلان أسماء هذه المناطق في حينه.

وكانت الأمانة السورية للتنمية قد وقعت اتفاقاً شراكياً مع محافظات دمشق وريف دمشق والسويداء وطرطوس واللاذقية وحمص وحماة لتعزيز وتنسيق الجهود لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للقطاعات الفقيرة والأشد فقراً من خلال إنشاء صناديق إقراض من دون فوائد، بحيث تلك المحافظات لإقامة مشاريع متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر عبر برنامج مشروعى بهدف فتح المجال لزيادة الأعداد المستفيدة والقطاعات المستهدفة وتنظيم أكبر للعمل وإتاحة الفرصة لدخول شركاء وممولين جدد. فيما بعد زاد عدد المستفيدين مشروعى إلى دبر الزور رغم الظروف الصعبة وإلى منطقتي نبل والزهره في



ريف حلب وإلى منطقتي كفرها والفوعا في ريف إدلب وغيرها من المناطق التي كان من الصعب الوصول إليها، حيث يهدف برنامج مشروعى إلى تنمية المناطق الفقيرة على امتداد سورية والأضعف اقتصادياً عبر مساعدة الأسر لإقامة مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر من خلال منحهم قروضاً من صناديق الإقراض من دون فوائد، بحيث يكون المهجرين الذين عادوا إلى مناطقهم أول المستفيدين من البرنامج، وكان برنامج مشروعى قد باشر عمله في محافظة ريف دمشق ضمن ٧ مناطق إدارية من أصل ١١ منطقة يتوزع فيها ٨ صناديق استفاد منها ٥٩٥ مقترضاً، فيما بعد زاد عدد المستفيدين مشروعى إلى ١٠٠٠ مقترض نتيجة تدوير المبلغ الأولي البالغ ٥٩ مليون ليرة، حيث توزعت

المشاريع في مناطق افرى وهريري وجرمانا ورخلة وستتوسع البرنامج ليشمل مناطق المراح ومعلولا وبلودان، وسيتم إدخال صناديق جديدة لـ ١١ وحدة إدارية، علماً أن إجمالي رأس المال المخصص للمحافظة يبلغ ١٤٨ مليون ليرة سورية منها ٨٩ مليون ل. س موازنة عام ٢٠١٦. وفي محافظة طرطوس أحدث البرنامج عدداً كبيراً من الصناديق تتوزع في خمس مناطق إدارية من أصل ست بنسبة تغطية ١٢٪ للقطاعات السكنائية بإجمالي رأس المال ٢٨٢ مليون ل. س موزعة على ٨٣ صندوقاً متوسط حجم الواحد ٢,٦ ملايين ل. س، إذ يبلغ إجمالي رأس المال للصناديق ٥٣٢ مليون ل. س منها ٢٥٠ مليون ل. س موازنة عام ٢٠١٦. وعن محافظة حمص كان برنامج مشروعى قد بدأ

**«الأسود» في المنطقة الخضراء للأسبوع الرابع على التوالي**

صعدت أسعار النفط بما يصل إلى ٢٪ في نهاية تعاملات الأسبوع الماضي. وسجل الخام الأميركي مكاسب للأسبوع الرابع على التوالي بعد أن قالت وكالة الطاقة الدولية إن السوق وصلت فيما يبدو إلى القاع رغم أن بنك جولدمان ساكس قال: إن صعود الأسعار بنسبة ٥٠٪ في أقل من شهر هو اتجاه سابق لأوانه.

ونكر تقرير نشرته وكالة «رويترز» أن وكالة الطاقة الدولية قالت إن إنتاج الخام في الولايات المتحدة والمنتجين الآخرين غير الأعضاء في منظمة أوبك يبدأ بالتراجع بمعدلات سريعة على حين أن الزيادات في الإمدادات من إيران أقل من أن تشكل مفاجأة.

وأضافت الوكالة: أن إنتاج النفط خارج أوبك سيهبط بمقدار ٧٥٠ ألف برميل يوميا هذا العام وهو رقم يزيد نحو ٢٪ عن تقديرها السابق البالغ ٦٠٠ ألف برميل يوميا. وأنها تقدر أن إنتاج النفط لأقرب استحقاق جلسة التداول مرتفعة ٣٤ سنتاً أو نحو ١٪ لتسجل عند التسوية ٤٠,٣٩ دولاراً للبرميل. وعلى مدى الأسبوع سجلت مكاسب مقدارها ٤٪ هي ثالث زيادة أسبوعية على التوالي.

وأغلقت عقود الخام الأميركي مرتفعة ٨٢ سنتاً أو ٢ بالمائة إلى ٣٨,٦٩ دولاراً للبرميل بعد أن قفزت في وقت سابق من الجلسة إلى أعلى مستوى هذا العام عند ٣٩,٠٢ دولاراً. وتنتهي الأسبوع مرتفعة ٧٪ في رابع أسبوع على التوالي.

**«الأصفر» إلى ١٥٦٠٠ ليرة لغرام ٢١ قيراطاً والبيع ضعيف**

واصل الذهب ارتفاعه محلياً، ليسجل رقماً قياسياً جديداً في نهاية تعاملات الأسبوع، حيث سجلت جمعية الصاغة والمجوهرات بدمشق غرام ٢١ قيراطاً بـ ١٥٦٠٠ ليرة سورية. بزيادة ٢٠٠ ليرة نهاية الأسبوع السابق. وسجلت الليرة الذهبية السورية سعراً بـ ١٢٨٨٠٠ ليرة سورية والأونصة الذهبية السورية بـ ٥٦٤٦٠ ليرة سورية، حيث تم التسعير على أساس دولار وسطي ٤٤٢٠ ليرة سورية.

وفي تصريح لـ «الوطن» بين عضو جمعية الصاغة وصنع المجوهرات بدمشق إلياس ملكية أن الارتفاع الحالي هو نتيجة التأثير بحالة التدبذ والتباين في سعر الأونصة العالمية، بالتوازن مع تغيرات سعر الصرف محلياً، مضيفاً: إن حركة البيع تعتبر ضعيفة فهي دون الوهبي اليومي، مسجلة كيلو ونصف الكيلو غرام ذهب يومياً في أسواق دمشق. وعالمياً، فقد هبطت أسعار الذهب نحو ١٪ يوم الجمعة معلقاً قرب ١٢٥١ دولاراً، وذلك مع تعافي الدولار الأميركي وصعود أسعار النفط والأسهم العالمية بعد أن كانت قفزت في التعاملات المبكرة إلى أعلى مستوى لها في ١٣ شهراً في أعقاب إعلان البنك المركزي الأوروبي إجراءات إضافية للتيسير النقدي.

وتتضمن الإجراءات توسيع برنامج مشتريات الأصول وخفضاً آخر لأسعار الفائدة لكن ماريو دراجي رئيس المركزي الأوروبي فاجأ المستثمرين بأن استبعد المزيد من التخفيضات في أسعار الفائدة.

**«الأخضر» قرب ٤٤٧ ليرة في «السوداء» وب ٤٠٦ في النظامية**

ارتفعت أسعار صرف الدولار المتداول في السوق غير النظامية «السوداء» إلى ٤٤٧ ليرة سورية يوم أمس، إذ تنشط الأسواق في مواقع التواصل الاجتماعي التي تقدم نفسها كمختصة في نشر أسعار الصرف، وتطبيقات الموبايل التابعة لها، مبهولة المصدر، والتي يعتمد عليها الكثير من التجار في التعاملات اليومية.

يأتي هذا الارتفاع بعيد إصدار مصرف سورية المركزي تعاميم للمصارف ومؤسسات الصرافة العاملة في سورية وصفها بأنها تهدف إلى جذب القطع الأجنبي الذي يتم تصريفه في السوق الموازية إلى السوق النظامية والحد من التعاملات في السوق، حيث طلب المصرف عدم تجاوز الحد الأعلى لنشرة أسعار الصرف الصادرة عن المصرف سعر الصرف الخاص بتمويل المستوردات الصادر عن المصرف. إضافة إلى إلزام العملاء المستوردين بتغذية الحسابات المخصصة لتمويل المستوردات عن طريق حوالات مصرفية أو شيكات مصرفية حصراً سواء تم التسديد بالليرة السورية أو بالعملة الأجنبية وفقاً للأنظمة والقرارات النافذة أصولاً.

وعلى ذلك تم تحديد سعر مبيع الدولار للمواطنين للأغراض غير التجارية بـ ٤٠٦ ليرة والشراء منه بـ ٤٠٥ ليرة، بإلغاء الفارق الكبير الذي كان قبل ذلك، الذي كان يعتبر قناة لسحب الدولار من السوق النظامية، إلا أن بعض المتابعين يرون في هذه الخطوة تثبيتاً لسعر الصرف عند هذه المستويات.

**أرقام باللون مدير البورصة: أرباح الشركات حفز شراء الأسهم**

بيّن المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية مأمون حمدان لـ «الوطن» أن واقع الأداء مشجع خلال الجلسات السابقة منذ بداية العام الحالي، لأن معظم الشركات كانت رابحة ونتائج الإفصاح الأولية كشفت عن أرباح جيدة لهذه الشركات، وهو ما دفع المستثمرين إلى شراء الأسهم، ما وصل بالمؤشر في شهر شباط الماضي إلى أعلى مقياس، لكن حفزاً للمستثمرين على تداول الأوراق المالية.

ولذلك قام الناس بالمبيع عند ارتفاع الأسعار ومن قام بالشراء تشجع على حركة التداول، مضيفاً بأنه وبشكل نسبي فمن أربع سنوات لم تشهد بورصة دمشق أرقاماً إيجابية للمؤشر كالحالية.

وأوضح حمدان أنه من الصعب التنبؤ بعمل البورصات والنتائج المتوقعة للمراحل القادمة، ولكن بما أن النتائج الحالية للشركات كلها رابحة فهي مؤشر إيجابي ومحفز للناس، مشيراً إلى أن آخر الخدمات التي أطلقتها بورصة دمشق والمتعلقة بإشعار الخدمة الإلكتروني، لعبت دوراً إيجابياً في تفتين العلاقة بين المستثمرين وبورصة دمشق وخاصة لن يوجدون في مناطق بعيدة والتجاوب مع الخدمة مقبول ويسير نحو الأفضل.

وبلغت قيمة تداولات الأسهم ٧٦,١٦ مليون ليرة خلال الأسبوع الماضي، جراء تداول ٢٠٠,٥٥ ألف سهم، ترافق ذلك مع تراجع مؤشر السوق بنسبة ٠,٣٦٪ إثر عمليات البيع وجني الأرباح على الأسهم وخاصة القيادية التي ارتفعت أسعارها بشكل ملموس.